أوليغارشيات الأسواق .. وبارونات الشركات

أحمد الحبيشي

على امتداد العقد التسعيني الأخير من القرن العشرين شهد النظام الدولي تبدلات عاصفة، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية العالمية، باتجاه إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول لتصبح أكثر تكاملاً.. بيد أنّ منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية والنقدية الدولية كانت ولاتزال تسوّق ـ حتى الآن ـ تصورات جاهزة لإعادة تنظيم الأسواق وعولمة اقتصادات الدول بإيقاع متسارع أدى إلى مزيد من البطالة والفقر في معظم دول العالم.

وفيما كانت الأفكار التي تسوقها منظمة التجارة العالمية وإلى جانبها المؤسسات النقدية والمالية الدولية، لا تجد من يتلقفها سوى النخب السياسية المتنفذة في معظم بلدان العالم، كانت ردود الفعل الغاضبة ضد مواصفات العولمة التي تسوقها منظمة التجارة العالمية تكتسب أبعادا وشعارات شعبوية بسبب اتساع نطاق ضحاياها الذين أفزعهم انتشار الفقر والبطالة، وضياع الشعور بالأمان وعدم اليقين بالمستقبل!!

اليوم .. وبعد مرور أكثر من خمس سنوات على وقوع أحداث ١١ سبتمبر المأساوية في نيويورك وواشنطن بالولايات المتحدة الأميركية ، تزايدت على نحو خطير مؤشرات قوية لركود اقتصادي عالمي، وسط ظهور أزمات مالية واقتصادية واجتماعية، ومخاطر أمنية لم يسبق لها مثيل، ولم تكن في حسبان مهندسي العولمة بصيغتها المتوحشة الراهنة.. جنباً إلى جنب مع تزايد حاجة المجتمع الدولي لتعاون فعّال بين كل دول وحكومات العالم ، لمكافحة الإرهاب وحل النزاعات الإقليمية التي تغذي ظواهر التطرف الإرهاب.

اللافت للنظر أنّ أحداث ١١ سبتمبر جاءت في سياق الترابط الوثيق بين ظاهرة الإرهاب العابر للحدود ، والأسواق المتوحشة عابرة القارات.. والأخطر من ذلك أنّ الإرهاب لم يكن نشاطاً حركياً مجرداً، بل كان ممارسة عملية لأفكار نظرية متطرفة أخذت تنتشر كالسرطان على نطاق عالمي، بعد أن ارتدت لباساً دينياً، وهو ما دفع بعض المفكرين إلى القول بأنّ هذه الأفكار لم تكن نبتاً شيطانياً بل نتيجة موضوعية لخلل موجود في بُنية الواقع العالمي.

يذكرنا هذا المنطق بالأفكار الشيوعية التي وصفها المفكر الليبرالي الإصلاحي / جون كينز بأنها ليست نبتاً شيطانياً، بل هي نتاج طبيعي لمظاهر الاختلالات والتشوهات التي أصابت الرأسمالية في القرن التاسع عشر . فكانت عبقرية جون كينز وزميله لودفيج ايرهارد صاحبة الفضل في إنقاذ الرأسمالية من خطر الشيوعية ، عن طريق تدخل الدولة في تنظيم الأسواق ومنع الاحتكارات الكبرى وإدخال تنظيمات تشريعية واقتصادية مباشرة لرعاية القوى العاملة وتوفير الخدمات الاجتماعية وإنعاش الاقتصادات المنكوبة بأزمات الكساد والتضخم.

خلال ما سُميت بالحرب البَاردة كأن الاقتصاد يتوزع على ثلاثة محاور:

- النظام الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق.
- النظام الاشتراكي الذي أوقف العمل بقوانين السوق وألغى الملكية الخاصة واستعاض عنها بالاقتصاد الكلي الذي تقوده وتخطط له الدولة.
- اقتصاد البلدان المستقلة والمتحررة من الاستعمار، وكان خليطاً من نظام اقتصادي موجه يجمع بين رأسمالية الدولة المالكة لأهم القطاعات الإنتاجية والخدمية الكبرى، إلى جانب دور القطاع الخاص كشريك مستفيد من دعم الدولة وحمايتها لنشاطه الموجه في مجال التنميَّة الاقتصَادية والاجتماعية.

في منتصف القرن الماضي حقق النظام الاشتراكي العالمي الذي كان يقف على رأسه الاتحاد السوفيتي نجاحات كبيرة في ميادين الصناعة والزراعة والعلوم والكهرباء والتعليم والإسكان والخدمات الصحية، حتى أصبح قوة ضاربة نجحت في ارتياد الفضاء الخارجي ، وامتلاك السلاح النووي، وبناء ترسانة عسكرية جبارة.

والثابت ان الاشتراكية اكتسبت – كنظام اقتصادي – جاذبية حفزت في بدايات انطلاقتها ، شعوب البلدان المتحررة حديثاً على الاستفادة من دور الدولة في إطلاق آليات النمو الاجتماعي، والانفتاح على خبرة بناء الاشتراكية، الأمر الذي ضاعف حجم التحديات التي واجهت النظام الرأسمالي العالمي، خصوصاً بعد ظهور أشكال مختلفة من التنسيق والتعاون بين الدول النامية وبعضها من جهة.. وبين الدول النامية والبلدان الاشتراكية من جهة أخرى.. فظهرت دول نامية سارت على طريق التوجه الاشتراكي ، ودول أخرى أخذت بأشكال مختلفة من الاقتصاد الموجه من قبل الدول إلى جانب اقتصاد السوق في آن واحد.

من جانبها لم تقلل البلدان الرأسمالية القائمة على اقتصاد السوق من خطر المنافسة مع الاقتصاد الاشتراكي ، حيث أسهم المذهب الإصلاحي في الفلسفة الليبرالية الذي مثلته أفكار جون كينز ولودفيج ايرهارد، في صياغة أفكار نظرية حديثة اعتمدت عليها الدوائر السياسية في البلدان الرأسمالية بإعداد برامج اقتصادية واجتماعية، أوكلت للدولة مهمات محددة في مجال زيادة التوظيفات الخاصة بالرعاية الاجتماعية والصحية والخدمات التعليمية، والتدخل في ضبط الأسواق ومكافحة البطالة ورفع معدلات النمو،الأمر الذي أضفى على النظام الرأسمالي طابعاً شعبياً ذا أبعاد اجتماعية ، فيما سميت الدولة الرأسمالية بدولة الرفاه.

في الاتجاه نفسه، سعت البلدان الرأسمالية إلى الاستفادة من وظائف الدولة الوطنية في البلدان النامية، واستثمرت بفعالية السياسات الرامية إلى حماية الإنتاج المحلي، فقامت بتصدير بعض الفروع الصناعية إلى أسواق هذه البلدان ، كما ساهمت في تحويل وكلاء الشركات الصناعية الرأسمالية إلى رجال صناعة محليين يضطلعون بمهام الصناعات التحويلية الخفيفة التي تؤمن ربحاً أفضل لمنتجاتها في أسواق البلدان النامية بالاستفادة من تخفيض الإعفاءات الجمركية المفروضة على هذه المنشآت الصناعية، ومنح الحوافز وإصدار التشريعات الوطنية لحماية منتجاتها.

من نافل القول إنّ هذه الإصلاحات لعبت دوراً حاسماً في إيقاف جاذبية الاشتراكية التي استنفذت قواها المحركة ، فيما أدى الطابع الشمولي لنظامها السياسي القائم على حكم الحزب الواحد، إلى تحول الحزب السياسي من أداة لتحفيز المجتمع على الإنتاج والإبداع والعمل، إلى جهاز بيروقراطي مالك للدولة ومواردها وامتيازاتها.. فكانت النتيجة الطبيعية لهذه الشمولية ـ بجانبيها السياسي والاقتصادي ـ اندماج وظائف الحزب بوظائف الدولة واغتراب المجتمع عنهما ، وشيوع مناخ قاتل من السلبية والركود.. وصولاً إلى عجز مطلق عن مجاراة الرأسمالية في مختلف الميادين، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف الى إصابة النظام الاشتراكي بأزمة عاملة وشاملة انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية بدون حرب ، واختلال ميزان العَلاقات الاقتصادية الدولية لصالح البلدان الرأسمالية الكبرى، ودخول البلدان النامية مرحلة جديدة من الأزمات العاصفة.

بتأثير انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء المنظومة الاقتصادية الدولية للبلدان الاشتراكية، وبلدان التوجه الاشتراكي في البلدان النامية، انتعشت الاتجاهات اليمينية التي تنادي بالعودة إلى الأصول الكلاسيكية لاقتصاد السوق، والتراجع عن الإصلاحات التي تم إدخالها على النظام الرأسمالي ، بدعوى أن هذه التنازلات كانت ضرورية لمواجهة الخطر الشيوعي خلال مرحلة الحرب الباردة، ولم يعد ثمة ما يبررها بعد سقوط الشيوعية.

في هذا السياق شهد عقد التسعينيات في القرن الماضي استحداث وظائف ضاغطة جديدة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي باتجاه إعادة هيكلة اقتصاديات البلدان الاشتراكية السابقة، واقتصاديات البلدان النامية بما يتلاءم مع آليات الأسواق الحرة، وإيقاف تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد وإلغاء وظائفها الاجتماعية، وربط التدفقات النقدية بمؤشرات الأسواق النقدية والمالية التي تتحكم بها اقتصاديات البلدان الصناعية الكبرى.

إلى جانب ذلك ظهرت منظمة التجارة العالمية خلال هذه الفترة، واضطلعت بأدوار ضاغطة إضافية، استهدفت تحرير التجارة العالمية، وإلغاء الحواجز الجمركية، وإبطال مفعول السياسات الحمائية بين الأسواق باتجاه تأكيد الحرية المطلقة لانتقال رؤوس الأموال والمنتجات ، وما يترتب عن ذلك من تأثير سلبي على الوظائف السيادية للدولة، وإيقاف تدخلاتها في ضبط الموازنات التجارية الخارجية ، وصولاً إلى عولمة العَلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية وتحويلها إلى نظام اقتصادي عالمي غير دولي ، قاعدته الأساسية الأسواق ورؤوس الأموال والمنتجات والبنوك عابرة الحدود.

مناهضو العولمة

لئن كانت البلدان النامية والبلدان الاشتراكية سابقاً ، هي الميدان الرئيسي لضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإنّ ضغوط منظمة التجارة العالمية شملت كل دول العالم بدون استثناء، الأمر الذي ألحق أضراراً كبيرة بمصالح طبقات اجتماعية واسعة في البلدان الصناعية المتقدمة، وإفقار المجتمعات بأسرها في البلدان النامية، بما في ذلك انتهاء الحاجة للصناعات التحويلية الخفيفة التي أقيمت في هذه البلدان، بعد أن حلت محلها حاجة الأسواق الكبرى لإلغاء الحواجز الجمركية التي تحول دون التدفق الحر لرؤوس الأموال والمنتجات لصالح أوليغارشيات الأسواق وبارونات الشركات الاحتكارية العالمية الكبرى.

لعل ذلك ما يفسر ردود الفعل الغاضبة التي تبديها الطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة من سياسات هذه المؤسسات الدولية والتي يتم التعبير عنها بوسائل متنوعة، وفي مقدمتها المظاهرات الصاخبة التي تنظمها القوى المناهضة للعولمة في كل مكان تعقد فيه اجتماعات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، حيث تدعو هذه القوى إلى أنسنة العولمة ، والتوقف عن فرض السياسات التي تسبب الفقر والبطالة وتولد الخوف من المستقبل.

مما له دلالة أنّ تزايد النشاط المناهض للعولمة اكتسب طابعاً كونياً ، واجتذب طبقات اجتماعية واسعة بما فيها شرائح عريضة من المستثمرين في مجال الصناعة والزراعة في البلدان المتقدمة والنامية طوال السنوات الماضية ، حيث يطالب مناهضو العولمة بإعادة الاعتبار لوظائف الدولة السيادية في مكافحة الفقر وضبط الأسواق.. بيد أنّ ثمّة تساؤلات جدية حول المدى الذي يمكن أن تذهب إليه أوليغارشيات الأسواق وبارونات الشركات الاحتكارية الكبرى في الإصرار على فرض السياسات الرامية إلى تجاوز دور الدولة، خصوصاً في ظل الأزمات المتكررة التي تصيب أسواق المال والأسهم منذ أحداث ١١ سبتمبر المأساوية وتداعياتها في بلدان عديدة اكتوت بنار التطرف والإرهاب ، وما تمخض عنها من بروز الحاجة إلى الاستعانة بتدخل الدولة في تخصيص توظيفات رأسمالية هائلة لدعم الشركات الخاسرة وإنعاش الأسواق وتحفيز الاستهلاك وإيقاف التراجع الحاد في مؤشرات النمو.

الأخطر من ذلك أنّ التقارير الصادرة عن مراكز البحوث الاقتصادية العالمية، أجمعت على التحذير من ركود خطير سيتعرض له الاقتصاد العالمي ، من شأنه أن يعيد العالم بأسره إلى أجواء الركود الذي حدث في الثلاثينيات من القرن الماضي، وكان أحد أسباب اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وهو ما يضاعف مخاطر الأوضاع المتدهورة التي يعيشها العالم اليوم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، بالارتباط الوثيق مع تزايد أصوات طبول الحرب ضد الإرهاب، والتي لا تزال ترتفع في بقاع مختلفة من العالم ، بدون أن تتضح أهداف محددة أو حدود واضحة لهذه الحرب!

يبقى القول إن أوليغارشيات الأسواق تصر دائماً على الهروب من مواجهة الحقيقة الغائبة التي توجب إحياء دور الدولة في إنقاذ الاقتصاد العالمي من مخاطر الكارثة المحدقة به، تحت تأثير تداعيات الحرب العالمية على التطرف والارهاب التي أخذت أشكالاً حادة بعد أحداث ١١ سبتمبر المأساوية، تعكس حاجة البشرية لدور أكبر يضطلع به المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه وقطع مصادره المالية والثقافية . وهو ما لا تستطيع الحرب على الارهاب تحقيقه من خلال الأجندة القديمة لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

* نقلاً عن/ « ٢٦ سبتمبر»

كي لا يدفع الفلسطينيون ثمن التطورات الإقليمية!

خيرالله خيرالله

طوال أربعة عقود من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزّة، لم يفعل الجيش الإسرائيلي سوى متابعة هدف واحد يتلخص بالسعي إلى إفراغ الضفة من أهلها وتيئيسهم من أن هناك مستقبلاً لهم في أرضهم. وما ينطبق على الضفة كان ينطبق على غزة قبل أن يقرر الاحتلال منذ فترة طويلة تعود إلى الثمانينات من القرن الماضي أن عليه إيجاد طريقة للتخلص من عبء اسمه القطاع. وكانت النتيجة أن اريل شارون الذي يغط في غيبوبة عميقة تجرأ على تنفيذ الانسحاب الأحادي الجانب تنفيذاً لسياسة تقوم على محورين.

الأول أن احتلال غزة من خارج أسهل بكثير وأقل كلفة من البقاء فيها. ووجدت إسرائيل، خصوصاً بعد خطف أحد جنودها في أواخر يونيو الماضي، أنها باتت قادرة على عمل ما تشاء في غزّة فيما العالم يتفرج، بل يشجعها على متابعة ممارساتها الإرهابية، وكأن غزة حقل تجارب للجيش الإسرائيلي والأسلحة التي في تصرفه. والمؤسف أن تصرفات فلسطينية تصدر عن أطراف عدة على رأسها «حماس» تشجع إسرائيل على القيام بما تقوم به عن طريق استمرار فوضى السلاح من جهة وإطلاق الصواريخ المضحكة المبكية من جهة أخرى.

أما المحور الآخر الذي تقوم عليه السياسة الإسرائيلية فهو يتلخص بأن الانسحاب من غزّة فرصة لتكريس الاحتلال لجزء من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية والمنطقة المحيطة بها. ولعل أخطر ما نشهده اليوم استمرار حكومة إيهود أولمرت، التي التزمت سياسة شارون، في بناء «الجدار الأمني» الذي يقتطع أجزاء من الضفّة ويضمّها إلى إسرائيل في ظل صمت عالمي مريب. لم يعد هناك من يتحدث عن الجدار العنصري الذي يخلق أمراً واقعاً جديداً تسعى إسرائيل إلى فرضه على العالم وعلى العرب والفلسطينيين الذين يعانون حالياً من حصار ظالم يعطي فكرة عن مدى تراجع قضيتهم في سلّم الأولويات الإقليمية والدولية.

هناك احتلال للضفة الغربية مستمر منذ العام ١٩٦٧م

لم تفعل إسرائيل طوال تلك الفترة سوى العمل على تهويد الأرض وإبعاد الشعب عن أرضه وتشريد من لم يتشرّد من أبنائه. ولا شك أن الفلسطينيين ارتكبوا منذ احتلال الضفة وغزّة كمية ضخمة من الأخطاء، أكان ذلك في الأردن أو في لبنان أو حتى عندما سعوا إلى الحصول على قرار من قمة الرباط التي انعقدت في العام ١٩٧٤ يعتبر منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. لم يفهم الفلسطينيون على رأسهم الشهيد أبو عمّار الذي كان رمز القضية أن حجتهم القانونية كانت أقوى على الصعيد الدولي قبل قرار قمة الرباط، نظراً إلى أن أسرائيل احتلت الضفة والقدس الشرقية من الأردن. وإلى إشعار آخر، يظل الأردن دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، دولة قادرة على التعاطي بصورة أفضل مع القرار الرقم ٢٤٣ من منظمة التحرير، أقلّه من زاوية أنه الطرف الذي كان يتمتع بالسيادة على الأرض قبل الاحتلال. المؤسف أن منظمة التحرير لم تتعلّم شيئاً من تجربة الأردن، هذا البلد الذي وجد نفسه مجبراً على خوض حرب خاسرة سلفاً بسبب الجهل العربي وشعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة الذي اختصر في مرحلة معينة كلّ أنواع المزايدات العربية واستخدم في تغطية كلّ الجرائم التي ارتكبت في ظل تلك المزايدات في حق الشعوب العربية وقضاياها. هل من جريمة أكبر من جريمة جرّ الأردن وما كان يمثّله الملك حسين، رحمه الله، من قيم حضارية ذات علاقة بتوفير مستقبل أفضل للأردنيين والفلسطينيين إلى حرب أدت إلى خسارة الضفّة والقدس ؟!

هل يدرك الفلسطينيون اليوم أن عليهم الاستفادة من دروس الماضي القريب والبعيد ومن أنّ المزايدات لم تأت سوى بالكوارث على قضيتهم، وأنّ عليهم التوقف عن أن يكونوا وقوداً في معارك لا علاقة لها بقضيتهم؟ هل يدركون أنه لو كان اتفاق أوسلو بالسوء الذي يتحدّث عنه منوشهر متكي، وزير الخارجية الإيراني من دمشق، لما كان أرييل شارون أمضى السنوات الأخيرة من عمره في محاربة الاتفاق من أجل إسقاطه، وقد حقق نجاحاً عظيماً في هذا المجال ما مكّنه من دخول الغيبوبة مطمئناً إلى أنه قضى على كل أمل في السلام؟

ما يحصل في المنطقة ليس أمراً عادياً. يبدو الشرق الأوسط مقبلاً على تطورات كبيرة. وما يفترض في الجانب الفلسطيني التنبّه له أن دخول أفيغدور ليبرمان، العنصري بامتياز، حكومة أولمرت من دون اعتراض حزب العمل يدلّ على أن هناك حكومة وحدة وطنية في إسرائيل. ومثل هذه الحكومات لا تشكل في الدولة اليهودية إلا عندما تكون هناك أحداث خطيرة متوقعة. ما العمل في مثل هذه الحال فلسطينياً؟ ربما كانت الخطوة الأولى التي يفترض الإقدام عليها هي الاتفاق على الانتهاء من فوضى السلاح في غزّة أولاً والبحث الجدي في برنامج سياسي واقعي تعتمده الحكومة الفلسطينية، أي حكومة فلسطينية حتى لو كانت الحكومة الحالية. من الأفضل للفلسطينيين أن يكونوا على تماس مع العالم، بدلاً من أن يكونوا تحت الحصار، عندما يكون الشرق الأوسط في حال مخاض. في غياب ذلك، يخشى مرة أخرى أن يدفع الفلسطينيون مع قضيتهم ثمن ما تشهده المنطقة حالياً من تطورات، أقلّ ما يمكن قوله عنها إنها ذات طابع مصيري.

إنها تطورات في حجم تلك التي شهدها الشرق الأوسط مطلع العشرينات من القرن الماضي إثر انهيار الدولة العثمانية. من يشك في هذا الكلام، يمكن إحالته على ما يدور في العراق حيث فُككت دولة كانت عربية إلى ما قبل سنوات قليلة ويعاد حالياً تركيبها على أسس وقواعد جديدة.

* نقلا عن/ جريدة "الرأي العام" الكويتية

توطين الإسلام السياسي

من ثنائية الوطني والقومي.. إلى ثنائية الوطني والإسلامي

ابراهيم الشاش *

في أوج المد القومي العربي في الربع الثالث من القرن الماضي، كانت فكرة الوحدة العربية فكرة تحظى بقبول شعبي عارم، وتشكل حالة ضاغطة على الأنظمة العربية لتتجاوب مع الفكرة بتجاوز المنطق القطري إلى رحابة العمل القومي الوحدوي.

الإحساس بوحدة الانتماء والمصير والإدراك بالمخاطر المحدقة بالأمة العربية كانت عوامل تجعل من مطلب الوحدة العربية ضرورة قومية بل حياتية ،ومع ذلك وبالرغم من أن الجماهير الشعبية والنخب والأنظمة كانت تتحدث عن الوحدة وضرورة تحقيقها ،إلا أن الإيمان بالوحدة والسعي الصادق لتحقيقها لم يكونا عاملا مشتركا بين الجميع .

وكما يقول المثل (ليس كل ما يلمع ذهباً) فلم يكن كل من يتحدث عن القومية والوحدة العربية قوميا ووحدويا،صحيح، إن الجماهير كانت تؤمن بالوحدة وراغبة فيها لاعتبارات متعددة ولكنها كانت تفتقر لآليات تحقيقها بوسائل شعبية ،وكانت تتطلع للنخبة لتجسد لها تطلعاتها واقعا ،ومن هنا نلاحظ كيف كانت الجماهير تلتف حول كل زعيم أو حزب يرفع رايات الوحدة العربية،تمنحه ثقتها وتتبنى مواقفه وسياساته حتى وإن كانت متعارضة مع سياسات حكامهم ،هذا ما كان مع جمال عبد الناصر و صدام حسين في بعض مراحل حكمه، ومع حركة القوميين العرب وحزب البعث قبل أن تصادر السلطة الفكرة.

المشكلة لم تكن في الجماهير ولكن في النخبة التي رفعت رايات الوحدة العربية ونصّبت نفسها ناطقة باسم الأمة العربية ،بعض النخب القومية كانت منتمية حزبيا وفكريا للفكر القومي الوحدوي ولكن لم يكن لديها استعداد للتضحية في سبيل تحققها،حيث كانت خلفيتها وأصولها الطبقية أو مواقعها الرسمية في الحكم تشدها نحو مصالحها الضيقة على حساب مصلحة الأمة،وكان حالها كحالة الشخص المصاب بالشيزوفرينيا أو ازدواجية شخصية ،ومن هنا كانت خطورتها على المشروع القومي الوحدوي أكبر من خطورة الشعوبيين وأعداء الوحدة العربية . وشريحة أخرى من(القوميين) سايروا الحس الشعبي الجارف برفع الشعارات القومية والوحدوية ولكنهم في العمق كان يعملون كل ما من شانه إفشال كل مسعى وحدوي، بل وضرب القوى الوحدوية والتضييق عليها بطرق غير مباشرة .

بين ليلة وضحاها، كان يُعلن عن تشكيل دولة الوحدة ،يجتمع زعيمان أو ثلاثة وفجأة يعلنون عن قيام دولة الوحدة ،وحدة بين جمهوريات ووحدة أنظمة ملكية ووحدة جمهوريات وعروش ،تقوم دولة الوحدة لسنة أو سنتين ثم تفشل أو تؤاد يوم قيامها،حتى التكتلات ،كاتحاد المغرب العربي واتحاد المشرق العربي ،كلها فشلت أو بقيت في غرف الإنعاش منذ يوم مولدها .

لا شك أن الدول الطامعة في خيرات المنطقة وموقعها الاستراتيجي _الغرب الاستعماري وإسرائيل ودول إقليمية – كانت من أهم معوقات الوحدة العربية ،إلا أن غياب الإيمان بالوحدة وغياب وحدة الموقف على الأسس الأيدلوجية والسياسية والاقتصادية التي ستقوم عليها دولة الوحدة كان السبب الأهم في تعثر التجارب الوحدوية ،غالبية التجارب الوحدوية كانت تقوم فقط لمجاراة الجماهير دون إيمان من الأنظمة أو الإعداد الحقيقي للوحدة ،كانت الأنظمة تعلن عن قيام دول الوحدة وهي تعرف بأنها ستفشل ولكنها كانت تريد أن تقول للجماهير لقد سعينا من اجل الوحدة ولكن الطرف الآخر هو السبب في فشلها ، كان كل نظام يُحمّل شريكه في التجربة مسؤولية الفشل متهما إياه بالتبعية للخارج أو خضوعه لمحاور خارجية أو تغليبه مصلحة النظام أو الحزب الحاكم على المصلحة القومية ،وكانت النتيجة أن يئست الجماهير من فكرة الوحدة وابتذلت كلمة الوحدة العربية حتى لم يعد أحد اليوم يتحدث عن الوحدة العربية.

لم يكن الخلل بطبيعة الحال في الوحدة فكرة وهدفا، فهي فكرة نبيلة ،ولكن الخلل كان في أدواتها من أحزاب وأنظمة ،لأن الوحدة القومية تعني البحث عن/ والاتفاق على القواسم المشتركة التي تحقق المصلحة القومية للأمة ،والقواسم المشتركة تعني تنازلات متبادلة من الأنظمة ،أي تغليب المصلحة القومية على حساب مصلحة النخب الحاكمة.كان الفشل أمرا حتميا لعدم الاتفاق على الثوابت والمواقف قبل تحقيق الوحدة ،والنتيجة، لا الوحدة العربية تحققت ولا المصلحة القطرية والتي نعتوها بالمصلحة الوطنية تحققت ،النخب الحاكمة بما فيها النخب القومية ،كانت المستفيد الوحيد ،واليوم تدفع الأمة العربية ثمن فشل التجارب الوحدوية وتراجع الفكر القومي ،والثمن الأبهظ هو أن الوحدة الوطنية أصبحت مهددة،بمعنى أن المسار الوحدوي أصبح يسير بشكل معكوس،فمن وحدة المجزأ إلى تجزئة المجزأ .

لقد ضخم البعض من حالة التعارض بين المصلحة القطرية (الوطنية) والمصلحة القومية العربية ، وإن كان أعداء الوحدة العربية هم أكثر المروجين لوجود هذا التناقض والمغذين له فكريا وماديا من خلال خلق نخبة رأسمالية محلية مرتبطة مباشرة بالمركز الرأسمالي بدلا من ارتباطها بسوق عربية ومجالات استثمارية داخل الوطن العربي،ومن خلال خلق نخبة فكرية ثقافية تدافع عن ثقافات فرعية ومضادة في مواجهة الثقافة القومية العربية ... ،إلا أن أنظمة وحركات كانت ترفع رايات الفكر القومي الوحدوي ،ساهمت – عن قصد أو دون قصد–في تعزيز التوجه القُطري الانفصالي وبالتالي خلق حالة موهومة من التعارض بين التوجه القومي الوحدوي والعمل القُطري (الوطني).

نعم ، لقد ساهمت أنظمة ترفع رايات القومية ومن يسندها من حركات سياسية ،في ترسيخ المنطق القطري الإقليمي _ولا نقول الوطني – على حساب التوجه القومي،فأنظمة دكتاتورية استبدادية تقمع الجماهير وتحد من الحريات لا يمكنها إلا أن تؤسس لنظام طائفي أو فئوي يتعارض مع تطلعات الغالبية الشعبية ،حتى وإن رفعت هذه الأنظمة شعارات قومية ووحدوية وثورية.قد يحظى النظام بشعبية واسعة في سنواته الأولى،حيث تكون الجماهير منتشية بالثورة وشعاراتها ومتشوقة للعمل القومي والوطني الجاد الذي نادى به النظام الجديد ،ولكن مع مرور الوقت و كنتيجة حتمية لميكانزمات عمل الأنظمة الاستبدادية والعسكرية يخلق النظام زبانيته من منتفعين ومتسلقين، ويشكل هؤلاء مراكز نفوذ بل وأصحاب قرار، يحجبوا الحاكم عن الشعب، ويُقرب النظام فئات على حساب أخرى ،تتوسع الهوة ما بين النظام (الثوري القومي الوحدوي) والجماهير ، ،تتبلور شبكة مصالح متعارضة مع مصلحة القطاعات العريضة من الجماهير ومع ما كانت تتوق إليه، تبدأ الاحتجاجات والشكوك المتبادلة ،تصادر الحريات وتتزايد السجون والمعتقلات ،تروج مقولات المؤامرة الخ ، فتخشى النخبة الحاكمة على مصالحها وتبحث عن مؤيدين وأنصار من خارج من منحوها الولاء بداية على أسس إيديولوجية،فيكون هؤلاء الأنصار الجدد من طائفة الحاكم أو الأقلية الإثنية التي ينتمي إليها .

ليخفي النظام (في هذه المرحلة لا يعد النظام هم القادة القوميون والثوريون الأوائل بل نخبة مصالح توظف مبادئ الثورة وشعبية الزعيم) المُنزلق الذي آل إليه،فأنه يضفي على شبكة علاقاته الضيقة اسم المصلحة الوطنية ،وفي هذه الحالة يصبح مفهوم المصلحة الوطنية لا يعبر عن مصلحة الوطن ولا يعكس المصالح الحقيقية للمواطنين بل مصلحة الحاكم والنخبة،ويتم خلق مماهاة مزيفة بين مصلحة النظام والنخبة من جانب والمصلحة الوطنية من جانب ثان،وفي هذه المرحلة أيضا تتبلور بإيحاء من الحاكم و حزبه ومثقفيه منظومة الثوابت والمرجعيات (الوطنية) .

مع تباعد الوحدة العربية فكرا وممارسة، تتحول القطرية من حالة مؤقتة إلى حالة دائمة تأخذ إسم الوطن والوطنية،وهي حالة وفكرة تجذب إليها بقايا الأنظمة والحركات القومية ،فتدعمها سرا وتقوم بتكييفها حسب مصالحها ، وتلعنها علنا .وحتى يحافظ النظام (القومي) على مصالحه المهددة من جيرانه ومنافسيه ومن معارضيه السياسيين ،وحيث انه لا يستطيع التراجع عن شعاراته القومية والوحدوية ،فأنه يروج بأن شروط الوحدة الحقيقية غير ناضجة أو أن الآخرين لا يريدون الوحدة الخ .و عندما تكشف الجماهير الحقيقة فأن النظام يتجه نحو مزيد من الاستبداد والانفصال ليس فقط عن الجماهير العربية التي وعدها بالوحدة بل أيضا عن الجماهير في إطار القطر الذي يحكمه.

وهكذا وخلال أربعة عقود انشغل العقل السياسي العربي بالعلاقة بين الوطنية والقومية ،وهل من تناقض بينهما ؟ولماذا فشلت التجارب الوحدوية وتراجع الفكر القومي ؟ومن يملأ فراغ تراجع الفكر القومي الوحدوي وخصوصا مع فشل الدولة القطرية (الوطنية) في الحلول محل دولة الوحدة المنشودة في تحقيق التنمية والتحرير والحياة الكريمة؟.

لا غرو بأن القوى المعادية لوحدة الأمة العربية ما زالت قائمة،ونقصد هنا تحديدا الولايات المتحدة وإسرائيل وأنظمة حكم ونخب سياسية عربية تخشى على وجودها ومصالحها إن تحققت الوحدة– بل ازدادت قوة وعدوانية لتوسع وتعمق مصالحها بالمنطقة.إلا أن المشكلة لا تكمن بالمعيقات الخارجية فقط بل بالمعيقات الداخلية أيضا حتى داخل الحركة القومية العربية ذاتها كما أسلفنا ،فهذه الأخيرة كانت منقسمة على ذاتها فمنها من كان في السلطة كالناصرية في مصر وحزب البعث العربي الاشتراكي – في سوريا والعراق– والقوميين في اليمن في بعض المراحل وظاهرة القذافي في ليبيا ،وقوى قومية أخرى كانت خارج السلطة كحركة القوميين العرب ،وكانت فكرة الوحدة وآليات تحققها تختلف ما بين قوميي السلطة والقوميين خارجها ، بل داخل كل منها كانت خلافات ،فلم يكن الحكم الناصري على توافق دائم مع البعث ،وبعث العراق كان معاديا لبعث سوريا ،بل كان العداء بينهما أشد مما هو بين كل منهما والقوى غير القومية ،وبصورة عامة لم تكن الأدوات التنفيذية لفكرة الوحدة القومية لا موحدة ولا منسجمة ،وبعضها لم يكن صادقا في رفعه لشعارات الوحدة ،حيث ارتد بعضها عن الفكرة في أول مواجهة له مع الواقع .

وحيث إن الأوضاع العربية ازدادت تدهورا بحيث باتت أكثر سوءا عما كانت عليه عندما كان الفكر القومي يدغدغ مشاعر الجماهير ،فلا قطر عربي يخلو من مشاكل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ،واخطر هذه المشاكل هو تفشي النعرات الطائفية والعرقية التي تهدد وحدة النسيج الاجتماعي والثقافي لكل قطر ،وعودة الاستعمار مجددا للمنطقة سواء أكان استعمارا مباشرا أو غير مباشر وهذا الأخير اخطر من الأول....لكل ومع ذلك ، تجددت التطلعات الشعبية للملمة شمل الأمة ومواجهة ما تعتبره تهديدا لوجودها وكينونتها،وعادت بعض مفردات الخطاب الوحدوي، ولكن هذه المرة على أساس ديني وليس قومي .

إذن مع تراجع الحركة القومية العربية ومع أزمة اليسار المتفاقمة ومع استمرار التوق لوحدة الأمة والخروج من الواقع القطري المأزوم ،راهنت الجماهير على خيارين ، أحدهما الخيار الديمقراطي ،والثاني الخيار الإسلامي تحت شعار (الإسلام هو الحل).بالرغم من أن الديمقراطية يمكنها استيعاب كل التيارات والقوى السياسية من وطنية وقومية وعلمانية وإسلامية،إلا أن بعض تيارات الإسلام السياسي تعاملت بحذر من النهج الديمقراطي وخصوصا بعد أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية على الخط وسحبت البساط من تحت أقدام الديمقراطيين الوطنيين الحقيقيين،وعملت على خطف النضالات الديمقراطية الحقيقية لتضعها تحت عباءاتها ،والقوى الإسلامية التي تعاملت مع الديمقراطية الرسمية أي الديمقراطية الموجهة من النظام لم تتخل عن ثوابتها ومرجعيتها الدينية مما جعل مشاركتها في العملية الانتخابية والديمقراطية لا تؤسس على قناعات راسخة بقدر ما هي غائية تهدف لتوظيف مساحة الحريات التي أجبرت الأنظمة على منحها للجمهور لتشرعن وجودها وتبعد عن نفسها تهمة الإرهاب .

ومن هنا نلاحظ أن ما يسمى بالثوابت والمرجعيات الوطنية هي محل خلاف، فالمرجعية الفكرية اليوم لغالبية تيارات الإسلام السياسي هي الفكر الديني(قرآن وسنة واجتهادات السلف الصالح) و الأمة هي الأمة الإسلامية والهوية هي الهوية الإسلامية والدولة هي دولة الخلافة الراشدة ،وأصبحت الثنائية التي تشغل الحقل السياسي العربي والإسلامي اليوم هي الإسلامي والوطني،مع تسطيح وتعويم كبير لمفهومي الإسلامي (الحركات الإسلامية) والوطني ،بل يمكن القول بأن ما يبدو على السطح من استقطاب بين المنتمين لكلا التيارين لا يستطيع ان يخفي الخلافات داخل كل تيار وهي خلافات قد تكون أوسع مما هي بين التيارين وبعضهما البعض.

وجدت قطاعات لا ياستهان بها من الجماهير العربية في الإسلام الإطار الذي يمكن أن يمثل الجدار الأخير في مواجهة (الأعداء) والمرجعية الموحدة لما هو مشترك بين الجماهير العربية والإسلامية ،إلا أن نفس المشكلة التي واجهت الحركة الوحدوية القومية تواجه اليوم فكرة الوحدة الإسلامية ، فوحدة المرجعية الدينية ـ حتى هذه عليها خلاف ـ لا تعني وحدة المرجعية السياس